البيئـــــة العراقيـــــة بين خيـــــارين

التنمية المستدامة أو التدهور

د. علي حنوش

البيئة العراقية ظاهرة موضوعية، وهي محصلة لسلسلة من التطورات الجيولوجية والجغرافية والمناخية والموردية والاجتماعية. ووفقاً للنظريات الجيولوجية فإن منطقة أسفل حوضي الرافدين قد مرت بمرحلتين جيولوجيتين فضلاً عن التغييرات المناخية. فالعوامل الجيولوجية ابتدت قبل نحو خمسة وعشرين مليون عام تقريباً، عندما انفصلت الجزيرة العربية عن القارة الأفريقية، وتكوّن البحر الأحمر قناة فاصلة بينهما. والحدث الجيولوجي الآخر يكمن في التحركات الجيولوجية التي أفضت إلى تكون جبال زاغروس وتبلور السهل الرسوبي حتى بغداد فيما بعد. ويعد نهرا دجلة والفرات أحد أبرز العوامل المحددة للنظام البيئي في العراق. ويقسم العراق في الوقت الراهن إلى ثلاثة نظم بيئية رئيسة وفقاً للظروف المناخية. ويمكن للنظام البيئي أن يضم نظماً بيئية أصغر، فيمثل على سبيل المثال النظام البيئي لمحيط أهوار جنوبي العراق نظاماً خاصاً به ضمن النظام البيئي الأوسع للمنطقة الجنوبية من العراق وهو ما يطلق عليه ببيئة المناطق شبه الرطبة.

وعلى المدى التاريخي طويل الأمد، عاشت هذه المنطقة في تجانس وتوافق بين مكون الحياة البيولوجية (بشر وحيوان ونبات)، والمحيط البيئي (مياه وارض وتنوع بيولوجي والمناخ). مهدت لتطورات تاريخية مهمة اعتبرت رمزاً مهماً ومهداً للحضارات الإنسانية برمتها. والدرس الأساس المستفاد من التاريخ الطويل يكمن بالجمع السليم بين بيئة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات التي يخطط لها وينفذها البشر، والسمات البيئية (الموردية بدرجة أخص) الأخرى. لذا فإن الإخلال بهذه التوازنات، يفضي بنتائج قاسية على مكونات الحياة، بما فيها الإنسان.

لقد حمل القرن العشرون تطورات دراماتيكية لمشهد البيئة العراقية بكل فصولها. فقد تدهورت الموارد الطبيعية بشكل متسارع، افضت إلى تراجع شروط التنمية وكفاءة استدامتها. فالموارد المائية وبالأخص منها السطحية، تراجعت إلى النصف تقريباً. ومعلوم ان العراق يتميز بظروف مناخية شديدة القسوة في كثير من الأحيان، وعليه فإن التغيرات تلك للمسطحات والموارد المائية وجهت ضربة شديدة الأثر لمكونات الحياة الطبيعية منها والاجتماعية. والتغير الآخر الذي حصل في القرن الماضي يتمثل بتراجع مساحات الأراضي الصالحة للزراعة. فتشير البيانات الإحصائية، إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة كانت تمثل ما نسبته ٢٠ في المئة من المساحة الجغرافية، في حين أصبحت الآن تمثل أقل من ١٢ في المئة من المساحة الجغرافية. ويمثل التراجع في الأراضي الصالحة للزراعة ضربة شديدة المستوى للتطلع نحو تأمين الأمن الغذائي والاكتفاء النسبي من السلع الغذائية. كما إن تدهور نوعية الأرض الزراعية يعد مصدراً للهجرات من الريف إلى المدينة. وقد قادت سلسلة تدهور نوعية الأراضي إلى سلسلة من الهجرات من الريف، بدأت منذ عقود النصف الأول من القرن الماضي وتواصلت حتى هذه اللحظة، على شكل نزف مهدد للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الريف والمدنية. فضعف كفاءة القطاع الزراعي في تأمين مستلزمات الأمن الغذائي، كلفت وتكلف الاقتصاد الوطني مبالغ طائلة، فضلاً عن الخضوع لتقلبات السوق الدولي للمنتجات الغذائية. وتزداد تكاليف استيراد السلع الغذائية من عقد إلى آخر (وبالأخص استمرار ظاهرة العجز في إنتاج محاصيل الحبوب ومنتجات الثروة الحيوانية)، ارتباطاً بزيادة النمو السكاني وتقلبات الإنتاج الزراعي المحلي. ومن المؤسف القول إن جميع البرامج والمشاريع والخطط التنموية في الميدان الزراعي لم تنجح في إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بين معدلات النمو السكاني ونمو الإنتاج المحلي لسلع الإنتاج الغذائي. وازدادت الفجوة في العقود الأخيرة، حتى أصبحت تكلف معدلاً سنوياً يزيد على ملياري دولار. وفجوة نقص إنتاج الغذاء تلقي بصماتها على تردي نصيب الفرد من الوحدات الغذائية اليومية، مما انعكس في تراجع مستويات الصحة وتزايد أمراض نقص الغذاء.

وتبين تقارير المنظمات الدولية أن رقعة الأراضي الرعوية، تراجعت هي الأخرى خلال القرن العشرين. فقد كانت المراعي العراقية تؤمن الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية بنحو ٧٠٪، أصبحت الآن تؤمن بين ١٠-٢٥٪ من غذاء الثروة الحيوانية. والمعنى الفعلي لتلك النسب، يكمن في تراجع مساحات المرعى وتدهور نوعيتها، تحمل في طياتها دلالات اقتصادية واجتماعية وبيئية شديدة الأثر في التنمية المستدامة فتلك التراجعات تهدد الثروة الحيوانية أولا وبالأخص في تناقص أعدادها وتردي نوعيتها، وتسهل من تفشي الأمراض والأوبئة في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي ثانياً. وتحت ضغط الحاجة الاستهلاكية تضطر الحكومات إلى الاعتماد المتزايد على استيراد السلع المرتبطة بمصادر الإنتاج الحيواني. وليس أخيراً فهناك تهديد يتعلق بفناء الأصناف والسلالات الحيوانية الخاصة بهذه المنطقة، وبالتالي تعد بمثابة تهديد جدي لمخزونات الجينات الوراثية المميزة لهذه المنطقة من العالم.

وتراجع الموارد الرعوية وتقلص الأراضي الرعوية يفضيان إلى تراجع أعداد العاملين في هذا القطاع وإضافتهم إلى قائمة العاطلين عن العمل. كما تبرز ظاهرة (جديدة قديمة)، في المنافسة على المناطق الرعوية بين المناطق التي يكثر فيها الماء والكلأ والمناطق الأخرى التي تشح فيها، وهو ما يطلق عليه بالهجرات البيئية. فمواسم الجفاف والقليلة الأمطار تشهد تزايد هجرات الرعاة من الوسط إلى الشمال أو الانتقال أحياناً إلى تجاوز حدود البلدان المجاورة لغذاء المواشي وتأمين تربيتها. وتلك الأجواء من المنافسة كثيراً ما تنذر بالخطر والصراع على الموارد المحدودة بين السكان الأصليين والمهاجرين من فقراء الرعاة العراقيين. والمؤشر الآخر المميز للقرن العشرين في تراجع الموارد الطبيعية، يتجلى في تراجع الغابات والمحيط الشجري للعراق. فوفقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية فإن رقعة الغابات في العراق كانت تشغل مساحة ٤٪ من المساحة الجغرافية حتى عام ١٩٨٤، وأصبحت تمثل الآن نحو ٠,٢٪ من المساحة الجغرافية. وتراجع تلك الأراضي المغطاة بالشجر لها دلالات تنموية وبيئية متعددة. فالغطاء الشجري للغابات يعد وسطاً مناسباً للتنوع الاحيائي، ومانعاً للتدهور والتعرية والحفاظ على خصوبة تلك الأراضي، فضلاً عن تأثيرها في العوامل المناخية والاقتصادية. وعليه فتراجع وسط الغابات يعني تدهور بيئة التنوع الإحيائي وتزايد أخطار التعرية وبالتالي تراجع فرص السكان المحليين في تنوع مصادر غذائهم ومصادر رزقهم.

وأفضت تلك التطورات في تراجع الموارد الطبيعية إلى إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة. فقد تدهور التركيب الديمغرافي للسكان، من خلال تزايد الهجرات من الريف إلى المدينة، وبالتالي أفضت إلى الإخلال بوظيفة الريف الأساسية. فتراجع الريف بأداء وظيفته في العناية بالموارد الطبيعية وتأمين الغذاء لسكان المدن. وتبين الدراسات أن فجوة الغذاء تتضاعف كل عقد من الزمان مما يجسد حجم المشكلة ويضاعف من التكاليف الاقتصادية لتردي الموارد الطبيعية. فالحرمان من الموارد الطبيعية يحمل الفرد والمجتمع أعباء ثقيلة في تأمين غذائه، ومصادر رزقه فضلاً عن فقده موارده. كما تراجعت كفاءة إدارات المدن في تأمين الخدمات المناسبة للوافدين الجدد من الريف، وانعكس ذلك بمظاهر المجمعات السكانية الرثة والفقيرة المحيطة بأسوار المدن الرئيسة وبالأخص لبغداد. وإذا قارنا بين مزارعي العراق وأقرانه في العالم المتقدم، نجد أن المزارع في البلدان المتقدمة قادرة على الإنتاج لذاته ولأكثر من سبعين شخصاً آخر، أما المزارع في بلدنا وفي ظل ظروف تدهور نوعية الموارد الطبيعية، فإنتاجه يكفي أسرته ولربما بضعة أفراد آخرين في أفضل الأحوال.

فقد مثل سكان الريف ما نسبته ٦٣٪ من عموم سكان العراق عام ١٩٥٠، وتراجعت نسبة الريف لتمثل أقل من ٣٠٪ عام ٢٠٠٠، وسوف تتراجع تلك النسب من سكان الريف إلى أقل من ١٠٪ عام ٢٠١٥ في حالة استمرار معدلات الهجرات. وتبين تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية أن معدلات القوى العاملة في الريف العراقي تميل إلى تزايد دور المرأة في العملية الانتاجية في الريف بسبب انحسار أعداد الرجال القادرين على العمل في الريف وتوجههم للعمل في المدينة، التي تقدم لهم خدمات (نسبياً) أفضل. وهو ما يعني ان تشوهاً آخر في التركيب الاجتماعي للعمل في الريف وبالتالي مزيداً من التراجع أمام فرص التنمية الريفية. فتزايد أعباء المرأة الريفية وإجبارها على الجمع بين مهمات البيت والحقل في ظروف ندرة فرص التأهيل والتدريب والتعليم، ميدان آخر في تدهور البيئة الاجتماعية للمرأة الريفية وتعرضها للمزيد من الضغط.

لقد فشل العراق في السعي لتنمية موارده الطبيعية، كما فشل في الإفادة من الثورة الخضراء التي اجتاحت العالم (بما فيها البلدان النامية) في السبعينيات، كما فشلت برامجنا في تطبيق التقنيات الحديثة في حماية وتطوير الموارد الطبيعية. وفي الجانب الآخر فقد مثلت صناعتنا (ما عدا الصناعة النفطية أو المرتبطة بها) نموذجاً لصناعات اعتمدت تكنولوجيا قديمة وإنتاجية منخفضة فضلاً عن التسبب بأضرار جدية على البيئة من خلال دورها في ارتفاع مستويات التلوث البيئي.

الفقر وتراجع الموارد الطبيعية

للفقر تعريفات متعددة، غير أن اكثرها قرباً للبيئة، يمكن إيجازه (بظروف محدودة من الحياة، محوطة بسوء التغذية والمرض ومعدلات مرتفعة من وفيات الأطفال الرضع، ومتوسط عمر منخفض للإنسان، في ظل بيئة بشرية متدنية وبيئة طبيعية متدهورة)، لا توفر شروطاً مناسبة للتنمية المستدامة ولا تناسب كرامة البشر. فالفقر يعني الحرمان ويمثل عجز الإنسان عن امتلاك الكفاءة اللازمة لتأمين الحدود الدنيا من مستلزمات الحياة الإنسانية.

وتظهر دراسة برنامج الغذاء العالمي إن ٤٥-٥٥٪ من سكان العراق يمكن وضعهم عند خط الفقر عند عام ٢٠٠٣، وبيئة الفقر تلك أفضت إلى أحداث شلل للمؤسسات الخدمية وأضعفت إلى حد بعيد فرص ومصادر إشباع الحاجات الأساسية. ومما يزيد الأمر تعقيداً التباين بين النمو السكاني الذي تتراوح معدلاته السنوية بين ٢,٨-٢,٩٪، والمعدل السنوي لنمو سوق العمل الذي يتراوح بين (٣,١-٣,٣٪) مما عمق من مشكلتي البطالة والفقر. وعلى الرغم من التحسن الجزئي لانخفاض نسبة التضخم والانكماش واستقرار العملة المحلية خلال عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، غير إن شلل قطاعات الإنتاج والخدمات، أمر مثير للقلق. ولم تتضح بعد ملامح أي تحديث أو استراتيجية لمواجهة مستحقات المرحلة الجديدة، مرحلة الانفتاح التجاري واقتصاديات السوق وإعادة بناء القدرات والتأهيل لتلك القطاعات الحساسة.

تكتسب العلاقة بين الفقر وبيئة الموارد الطبيعية بعداً تاريخياً وراهناً ومستقبلياً في الوقت ذاته. ومن المؤسف القول إن صانعي القرار السياسي والمخططين للتنمية، غاب عن أذهانهم أن العراق لا يزال في قائمة البلدان النامية، وإن سماته الأساسية لا تزال ريفية على الرغم من أن نصيب القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي ومن الدخل القومي ضعيف بشكل عام، بسبب تخلف هذا القطاع وتدني نوعية موارده فضلاً عن الإهمال الشديد للتنمية الريفية على الرغم من أن العاملين في الريف لا يزالون يمثلون القوى الكبرى في سوق العمل، وبالأخص بعد تدهور القطاع الصناعي. والدرس العراقي والعالمي يبين أن طريق التنمية الحقيقي يكمن بالانطلاق من المكونات الموردية (الطبيعية والبشرية) والسعي لتنميتها في سياق برامج حماية تلك الموارد والسعي لديمومتها وفقاً للمقاييس العالمية.

قبل أسابيع قليلة، عرض في دافس بـ(سويسرا) تقرير دولي جديد يحمل عنوان مؤشرات التنمية المستدامة للبيئة العالمية ٢٠٠٥، ويمثل التقرير الذي يعرض على المنتدى الاقتصادي العالمي، محصلة عمل مشترك لعدد من الجامعات الأمريكية ومراكز أبحاث ومؤسسات دولية معنية بالبيئة. اعتمدت على مجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بالنظم البيئية في كل دولة، من بينها العراق. وقسم التقرير بلدان العالم (١٤٦ بلداً) إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى تطورها وحرصاً على تأمين شروط التنمية المستدامة للبيئة. وأظهر التقرير أن البلدان الخمسة الأولى (المتقدمة) في العالم هي فنلندا والنرويج والسويد واورغواي وازيلندا. وتلك البلدان تتمتع بموارد طبيعية واسعة، يتم استثمارها والإفادة منها بطرائق تجمع بين الإفادة المثلى وحمايتها وديمومة نموها. وجميع تلك البلدان تتمتع بانخفاض معدلات الفقر وبمستويات دخل مرتفع ومعدلات عالية لعمر الإنسان بعد الولادة ومستويات منخفضة من التلوث. وتلك المميزات لا تمنع تلك البلدان من تعزيز صناعتها وتجارتها الدولية، إلا أنها تتميز بتحول البيئة إلى مسألة وطنية وشعبية عامة حتى انتخابية. فالحرص الشديد على تأمين شروط التنمية (النظيفة) من شأنه أن يؤمن للأجيال القادمة حياة ومستقبلاً آمناً.

أما موقع العراق في التقرير الدولي، فقد وضع في خانة أدنى خمس دول في العالم في مستوى تنميتها المتواصلة للبيئة. فتسلسل العراق كان ١٤٣، تليه تركمنستان وأخيراً كوريا الشمالية. ووفقاً للمقاييس الدولية فإن تلك الدول (ذات المستوى المتدني) تتمتع بموارد بيئية متدهورة ومستوى من عمر منخفض للإنسان بعد الولادة فضلاً عن مستويات منخفضة لدخل الفرد واخيراً مستويات مرتفعة من التلوث البيئي.

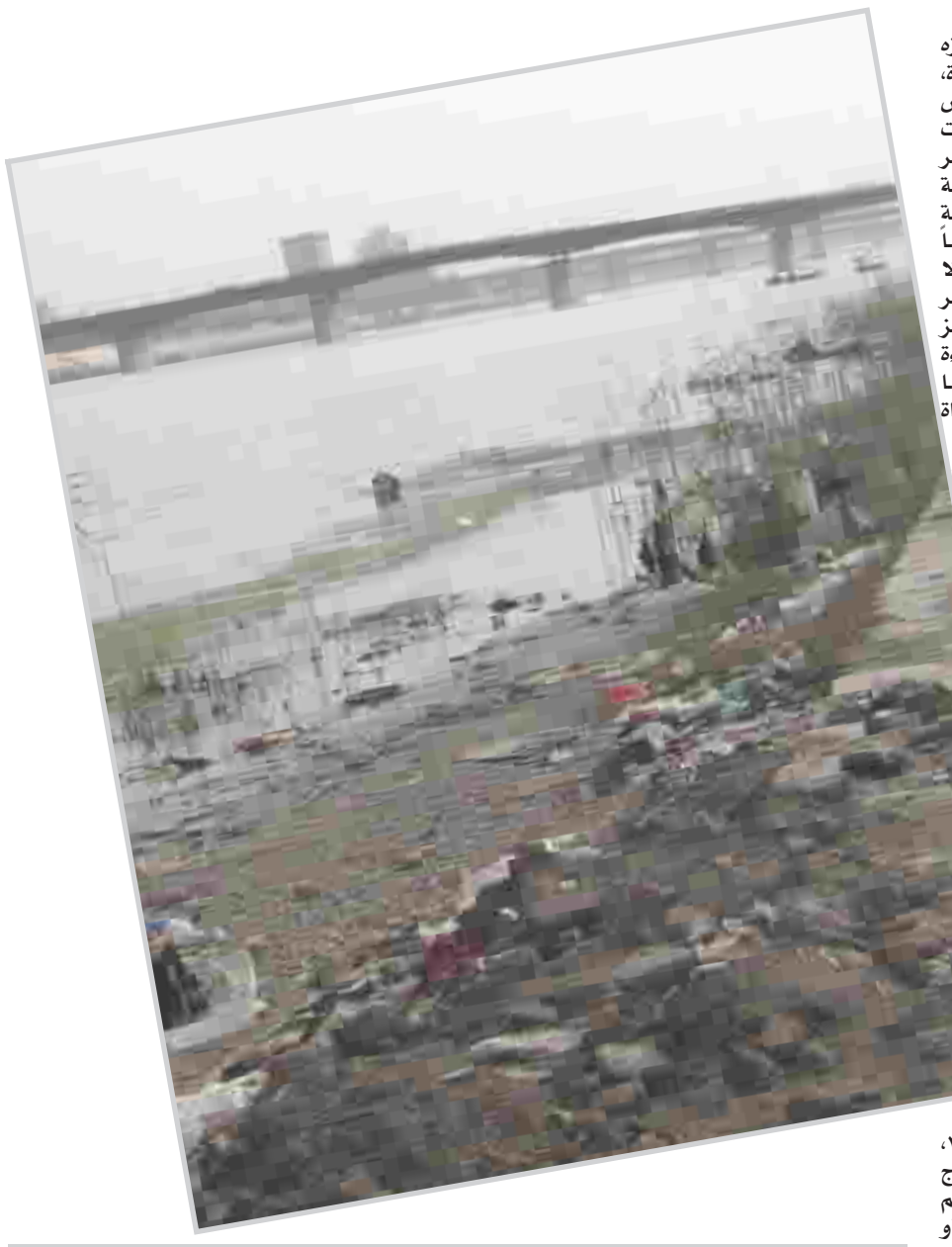

رؤية في مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

فراس طارق مكية

تفجرت ثورة المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي كنظرية آخذة بالتبلور ضمن أحدث إبداعات الاجتماع السياسي. ومع أن الفكرة قديمة جداً وأصل الموضوع يبدو من بديهيات النظرية السياسية فإن هذا المفهوم وبعد أكثر من عقد من التأصيل النظري والتطبيق الواسع نسبياً لا يزال مضبباً إلى درجة مشوشة ومبهمة حتى على مستوى التعريف. لقد ظهر مصطلح المجتمع المدني أول مرة على يد أرسطو وقصد به المجتمع السياسي الذي بلغ درجة عالية من الوعي السياسي والتنظيمي بما يؤهله لأن يكون نداً للسلطة السياسية وسداً بوجه الاستبداد والدكتاتورية. وتعززت هذه البديهية بضرورة وجود وعي وتنظيم شعبي أو اجتماعي يعادل ويواجه سلطة الدولة بظهور نظريات العقد الاجتماعي وفصل السلطات في القرن السابع عشر، حتى إذا ما ترسخت الأنظمة البرلمانية والديمقراطية وتطبعت الحضارة الإنسانية بها وأصبحت من سماتها في القرن العشرين كان المجتمع المدني مجسداً بالأحزاب والنقابات باعتبار أن الصراع والاختلاف ضمن اللعبة السياسية هو الضمان لمنع الاستئثار بالسلطة ومن ثم طغيان هذه السلطة وترسخ النظام الديمقراطي بتعاظم دور الإعلام حتى عد السلطة الرابعة في النظام السياسي والوسيلة التي تكبح السلطات الثلاث للدولة باعتباره عين المجتمع والنافذة المفتوحة أمام الجميع لمراقبة الجميع وليظل الإعلام في قلب الصراع في اللعبة السياسية بما يضمن التعادل والتوازن.

غير أن اللعبة السياسية أصبحت محصورة في نخبة معينة والدكتاتورية تحولت من الفردية الأوتوقراطية إلى الطبقية السياسية ممثلة بمجموع الأحزاب والنقابات و المنظمات السياسية الأخرى التي في السلطة والتي في المعارضة، وأصبحت مؤسسة الدولة عملاقاً غير مرئي بعد أن سيطرت السياسة ورأس المال على الإعلام واحتوته إلى الدرجة التي تمكنت فيها من تذويب وتمييع رقابته بل استخدامه واستغلاله للدعاية لمصلحتها، ومع انعدام الرقابة اختل التوازن بين الدولة والمجتمع وظهرت الحاجة إلى توازن جديد من خارج نظام الدولة هذه المرة حتى لا يذوب فيها وتتمكن من احتوائه، وبدأت بهذه الرؤية نظرية مؤسسات المجتمع المدني التي اعتبرت السلطة الخامسة في النظام السياسي التي تقوم باستعادة دور المجتمع وبناء شخصيته المستقلة. وفي هذه النقطة ولدت رؤيتان متمايزتان لمؤسسات المجتمع المدني الأولى سياسية ترى أن مؤسسات المجتمع المدني هي المؤسسات المستقلة الخارجة عن سيطرة الدولة وتقسم النظام النظام السياسي بهذا إلى قسمين هما مؤسسة الدولة ومؤسسة المجتمع الذي يواجه الدولة ويقف بوجه أية محاولة لطغيانها بالطرق السلمية التي تناسب درجة تطور المجتمع الذي وصل إلى الطور المدني المؤسساتي والذي يُعتبر أرقى درجات تطور المجتمع البشري. وهذه الرؤية تقترب من تعريف أرسطو للمجتمع المدني أي المجتمع السياسي. وهي تشمل فيما تشمل الأحزاب والنقابات وغيرهما من مؤسسات النظام القديم الخارجة عن سلطة الدولة. أما الرؤية الثانية -وهي السائدة- فإنها ترى أن المجتمع البشري الذي يصل في تطوره إلى درجة المجتمع المدني المؤسساتي هو مجتمع ذو شخصية متكاملة مستقلة لا تتمكن مؤسسة الدولة مهما بلغت هيمنتها من تمييعه أو السيطرة عليه أو توجيهه. وهو بهذا لا يحتاج إلى أن يكون سياسياً أو أن يشتمل على المنظمات السياسية التي هي أصلاً محتواة من نظام الدولة وإن كانت خارج السلطة وفي المعارضة لانها ضمن اللعبة السياسية للنظام. هذه الرؤية تسمو فوق السياسة وترى أنها بمؤسساتها لا تحتاج إلى أن تدخل اللعبة السياسية بل تعتمد إنضاج شخصية المجتمع عبر مأسسته والعمل على تجذير هذه الشخصية ودعم استقلاليتها بمنظمات غير حكومية وغير ربحية. وهذه الرؤية في الحقيقة رؤية متقدمة وكبيرة هزت أركان العلوم السياسية بخلقها هذا المنظور المتطور للمجتمع.

غير أننا مع الأسف نلحظ في الخفاء معالم سلبية في تطبيق الرؤية الثانية - على روعتها ومثاليتها!- فمؤسسات المجمع المدني ولأنها غير ربحية أخذت تنصاع وتذوب تحت سطوة رأس المال، بل أخذ رأس المال ومن ورائه السياسة يؤسسان مؤسسات المجتمع المدني ويستخدمانها أحياناً ضمن الصراع السياسي مع أنها مؤسسات غير سياسية كما هو مفروض، وتجربة الثورة البرتقالية في أوكرانيا شاهد حيوي على غلبة الرؤية الأولى في الواقع العملي لمؤسسات المجتمع المدني وإن كان الاتجاه النظري والدعائي السائد مبني على الرؤية الثانية، ولكنها عموماً تجربة ايجابية جداً وتُعتبر نصراً من انتصارات الشعوب. ولكن الفرق هو أن تكون مؤسسات المجتمع المدني ضمن اللعبة السياسية أو خارجها وأن تكون تطويراً لنظرية الدولة والعقد الاجتماعي أو أن تكون نظرية جديدة لنظام جديد.